الاتجاهات الاقتصادية العالمية

للأستاذ سلامه موسى

كان للحرب الكبرى الماضية آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية خطيرة . وسوف يكون لهذه الحرب القائمة مثل هذه الآثار . ولكل عصر اتجاهاته المختلفة . والحرب تزيد هذه الاتجاهات قوة أو تنقص من قوتها . والحرب نفسها هي بعض هذه الاتجاهات . فإننا مثلا منذ نحو عشرين سنة نسمع من الفاشيين — ثم بعد ذلك من النازيين — تمجيدا للحرب ودعوة إلى السيف . والحرب القائمة هي هذا المذهب قد خرج من النظريات إلى العمليات . ولكن الحرب لما فيها من سرعة في الحركة ومن رغبة في حسم التردد تدفع ببعض الاتجاهات الأخرى — اجتماعية كانت أم اقتصادية — إلى الأمام أو إلى الوراء في عنف وعجلة . وهي بذلك تحدث ألوانا من التباين الثقافي والتحرك الاجتماعي .

أي أن هذه الاتجاهات قد تكون سابقة للحرب . ولكنها تقوى جدا أو تضعف جدا بالحرب . ولذلك لا يمكن أن يكون المجتمع الذي يعقب الحرب مطابقا كل المطابقة للمجتمع الذي سبقها . وأول ما تختلف فيه الحرب عن السلم أنها كثيرة الاستهلاك للمواد التي كانت تستهلك في اعتدال لشؤون السلم . ولهذا السبب تقل المصنوعات والمحصولات فترتفع أثمانها . كما أن الأجور ترتفع أيضا . لأن كثيرا من العاملين في المصانع المدنية يجندون للحرب أو للصانع الحربية فيكثر الطلب على العمال في المصانع المدنية وترتفع لهذا السبب أجورهم .

فالحرب في كل وقت تعني الغلاء لهذين السببين . ونستطيع أن نزيد سببا ثالثا هو انقطاع المواصلات بين الأمم أو صعوبتها مدة الحرب . وبذلك يقف التبادل التجاري أو يقل فتقل تبعا لذلك المعروضات . واختفاء الذهب هو بعض المظاهر الاقتصادية مدة الحرب وعقبها ذلك لأن الحكومات لشعورها بحاجتها العظمى إلى الشراء تحتاج إلى الذهب تحفظه ضمانا لتدهور النقد الورقي الذي يجب أن يكثر لكي يسدد طلبات الاستهلاك الحربي .

وينشأ من هذه الأحوال التي ذكرنا حال أخرى هي نشاط الأمم المتحاربة في إيجاد الأبدال أي المصنوعات الوطنية التي يمكن أن تستبدل بالمصنوعات أو المحصولات الأجنبية التي يصعب استيرادها مدة الحرب . والواقع أن هذه الاتجاهات جميعها كانت سابقة للحرب . لأن الاستعداد لها كان قائما قبل وقوعها بأكثر من عشر سنوات . وأيضا لأن عالم السلم حتى إلى انفجار الحرب القائمة لم يكن قد أفاق من صدمة الحرب السابقة . ويجب أن

نذكر أن هذه الحرب القائمة سوف تكون لها آثار أعمق وأوسع من الحرب الماضية. وسوف تعجل هذا السبب التحرك الاجتماعى . لأن الاتجاهات الاقتصادية التى سيطرت على العالم فى مدى الخمسين سنة الأخيرة قد وجدت فى هاتين الحربين دفعا يعجل سيرها . وكل تغير اقتصادى يؤدى حتما إلى تغير اجتماعى .

ولننظر أولا فى مسألة الابدال . لأنها من المسائل التى يجب أن تشغلنا من حيث إنها تمس حياتنا الاقتصادية. فمنذ الحرب الماضية أخذت الأمم الأوربية والأمريكية، بل أيضا اليابان — أخذت هذه الأمم تطبخ ملابسها طبخا بدلا من أن تشترى الصوف أو القطن أو الكتان من الأمم الزراعية، وهذا هو ما كنا نسميه إلى وقت قريب باسم الحرير الصناعى وأولى بنا أن نسميه القطن الصناعى، وهو يسمى فى أوربا وأمريكا باسم الريون. وأى انسان يتتبع الإحصاءات السنوية التجارية لايسعه إلا أن يعترف بأن هذ الريون هو العدو الأوحد للقطن ؛ وهو العدو الظافر الذى سينتهى بمحو القطن من العالم ؛ فيجب أن تستقر هذه الحقيقة فى أذهاننا وأن نستعد من الآن لليوم الذى سوف تعود فيه زراعة القطن إلى الحدائق للتفرج برؤية أزهاره وأثماره ، وفى الحرب الماضية كان القطن مطلوبا فى كل مكان ، ولما عقدت الهدنة هجمت المصانع عليه وأدت فى ثمن القنطار لنا نحو ٣٠ أو ٤٠ جنيها ، وهناك من يتوقع عودة هذه الحال، ولكن هذا بعيد، لأن مصانع الريون التى تصنع الأقمشة من الخشب ستحول دون هذا الرواج ؛ وقد يحد القطن انتعاشا وقتيا ولكنه انتعاش المصباح قبل الانطفاء ؛ وإنى عند ما ألقى الجمود العام بشأن مستقبلنا الاقتصادى من هذه الناحية أحس شهوة للصراخ بأننا فى خطر وأن مستقبلنا مظلم لأننا لم نعد شيئا نعيش به بدلا من القطن ؛ وهنا أذكر أن أستراليا قد غرست أشجارا تصلح لطبخ الريون فى أرض تبلغ مساحتها أربعة ملايين فدان ؛ فلسم هذه الحقائق فى أذهاننا بميسم النار ، ولننشط إلى العمل .

لقد استقرت صناعة الريون قبل الحرب ؛ ولكنها اتسعت مدة الحرب . ولا تزال تتسع وتتمدد ؛ ولن تهدم مصانعها بعد الحرب بل هى ستعيش وستعيش . وستقتل قطننا . وأرقام انتاجها تزيد أحيانا بمتواليات هندسية كأن العالم المتمدن فى مؤامرة غايتها محو القطن .

والعلم بعد أن خرج من المعامل المدرسية والجامعية قد دخل المصانع ، فليس ثم مصنع عصرى إلا وبه معامل للتجارب العلمية ؛ ولذلك كثرت الابدال وستكثر فى المستقبل . فهناك السكر من الخشب والصوف من اللبن والحرير من التراب وهناك " القاليات " الغروية التى تقوم مقام المعادن ، بل هناك البترول من الفحم ، وجميع هذه الابدال إنما تصنع للاستغناء عن محصولات زراعية أو عن مناجم تنتج المواد الخامة الغالية .

فهنا اتجاه اقتصادى صناعى واضح ظهر قبل الحرب وقوى بالحرب وهو يزداد قوة بانقطاع المواصلات ، وستكون نتيجته الخطيرة افقار الأمم الزراعية وخاصة تلك التى تزرع القطن .

وهناك اتجاه آخر هو اختفاء الذهب من التعامل النقدى . فان هـذا الاتجاه ظهر قبل الحرب بنحو ثمانى سنوات والأسباب الأصلية لاختفاء الذهب ترجع إلى قلته فإن التوسع فى التجارة والصناعة والزراعة قد جعل الذهب دون الكفاية سواء للتعامل به بالذات أو حتى لأن يكون رصيدا تقاس به النقود الورقية وتحفظ به قيمتها على حسابه . وقد كان النقد الذهبى إلى الحرب الكبرى الماضية أساسا للتعامل عنـد الأمم المحترمة وغير المحترمة ولكن الاستهلاك العظيم الذى اقتضته تلك الحرب أخرجه من التعامل ، ثم عادت الحكومة البريطانية فأعادته إلى التعامل حوالى سـنة ١٩٢٦ ثم خرجت منه سنة ١٩٣١ ، وقد كان ثمن جنيه الذهب فى الحرب الماضية لا يزيد على جنيهين من الورق أما الآن فيزيد على ثلاثة جنيهات ومع ذلك كنا نجد فى الحرب الماضية تضخما أكبر جدا مما نرى فى الحرب القائمة وهذا يدلنا على أن الذهب لم يعد العامل الأول فى التضخم أو التقلص ، ذلك أن الأمم الكبرى مثل — ألمانيا و بريطانيا — قد حذقت قواعد جديدة تمنع بها التضخم حتى ولو لم يكن عندها رصيد من الذهب يبلغ جزءا من عشرين من النقود الورقية التى تتداولها شعوبها ومن هـذه القواعد مراقبة الواردات حتى لا تطغى على الصادرات وأيضا فرض الضرائب العالية التى تحمى الحكومة من الاقتراض وأيضا حمل أفراد الأمة على الادخار ولو بالقانون . وأخيرا مراقبة الأسعار .

فكل هذه القواعد جعلت حاجة الأمم إلى الذهب غير كبيرة وأيضا جعلت خطر التضخم بعيدا إلى حد المستحيل ، ولذلك نستطيع أن نتكهن بأننا لن نقع فى المستقبل مدة الحرب أو بعدها فى خطر الأثمان الفاحشة . سواء لما نبيع أو لما نشترى ، وأيضا نستطيع أن نتكهن بأن العالم لن يعود إلى قاعدة الذهب ، وها هى ذى بريطانيا مثلا قد تركت قاعدة الذهب منذ عشر سنوات وهى تمارس حربا تكلفها نحو ١٣ مليون جنيه فى اليوم ومع ذلك لم يحدث ما يمكن أن يسمى تضخما . وصحيح أن هناك غلاء ولكنه لا يتناسب بتاتا مع الملايين من النقد الورقى الذى أخرجته الحكومة البريطانية للتداول بالانفاق على الاستهلاك الحربى الهائل . ولكن إذا كان العالم الآن وفى المستقبل القريب لا يتجه نحو التضخم فإنه بلا شك يتجه نحو الغلاء النسبى لأن أقل ما فى الظواهر الاقتصادية الحاضرة أن النقود قد كثرت والإنتاج قد قل .

هذه الأشياء الثلاثة التى ذكرنا ، أى : كثرة الإبدال الصناعية . وكثرة النقود الورقية . وانتظار الغلاء دون الخوف من التضخم نرى علاماتها من الآن ، بل نرى الاتجاه فيها واضحا لا نخطئه لأننا نستطيع أن نذكر الأرقام وما تدل عليه من زيادة .

ولكن هناك اتجاهات اقتصادية واجتماعية لا تقاس بالأرقام، ولكنها أشبه شيء بالقوة الروحية في الأمة المتحاربة نحس أثرها ولا نراها ونحدس قوتها ولا نقيسها، ولكنا مع ذلك نستطيع أن نستنتج ما فيها ونتكهن بما سوف يكون لها من قوة .

وأول هذه الاتجاهات أن العالم المتمدن يريد — ويوشك أن ينفذ هذه الارادة — أن يترك خطة إلقاء الحبل على الغارب، أو ما كان يسميه الاقتصاديون بعبارته الفرنسية "ليسيه فير" إلى خطة التعاون أو التضامن الاجتماعي ؛ فقد كان من القواعد المفروضة أن لكل إنسان أن يسعى ويجد ويجمع ما شاء من المال ولكن هذه القاعدة وضعت حين لم تكن "آلات القوة" أي آلات الانتاج العصرية قد عرف مغزاها. لأن إلقاء الحبل على الغارب لها يفشي الفوضى والتعطل وتكدس البضائع وتراكم الثروات في أيدي طبقة صغيرة في حين يبقى سواد الأمة ليس فقيرا فقط، بل مهددا بالجوع .

فنظام إلقاء الحبل على الغارب قد تبين فساده وليس هناك من يدافع عنه وإنما قصارى ما يقال فيه إننا يجب ألا نتركه بجميع مافيه أو مفاجأة، بل نتدرج حتى ننقل قاعدة العيش من التنازع إلى التعاون ؛ ولا يعرف الشكل أو النظام الذي سيتخذه هذا التعاون ولكن متى عرفت الغاية مهد الطريق اليها، ومتى اقتنعنا جميعا بأن سعادة الأمة تعني اقتسام الرفاهية بين جميع السكان ومنع التفاوت المؤذي في الثراء، أخذ التعاون رويدا رويدا مكان التنازع . وهذا الاتجاه رأيناه قبل الحرب يسير وئيدا ولكن الحرب عجلته وزادت الرغبة في تركيته .

وكما أن نظام التنازع بين أفراد الأمة يتقهقر في النظر الاقتصادي كذلك يتقهقر نظام التنازع بين الأمم لأن الحقيقة أن كلا النظامين يرجع إلى أخلاق تولدت من طرق للانتاج بادت وزال ما يبرر بقاءها ؛ فالعالم بعد أن عرف الخطأ في تنازع الأفراد شرع يعرف الخطأ في تنازع الأمم — هذا التنازع الذي نراه في خطف الأسواق والاستحواذ على المواد الخامة أو الاستئثار بها وإقامة السدود الجمركية وسائر الحروب الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى حرب القتال بالسيف والنار .

ولسنا نعتبر هنا الفاشية أو النازية اتجاها اقتصاديا يمكن أن يدوم أو يستحق الدفاع لأن هذا الاتجاه هو في الواقع حشرجة الموت لنظام المباراة الحرة أو التنازع أو إلقاء الحبل على الغارب . وحسب القارئ لكي يعرف فساد النازية أو الفاشية أن يتخيلهما منتصرتين، ثم يسأل بعد ذلك كيف يمكنهما معالجة التعطل؟ فانهما تعجزان عن ذلك وهما مضطرتان إلى العودة إلى الأساليب الديمقراطية التي يتنهى منطقها مع آلات الإنتاج العصرية — آلات القوة الجديدة — إلى التعاون بين الأفراد وبين الأمم .

والعقدة الأصلية التي أوجدت هذا الاتجاه قد استحدثت و جبات جديدة تضطلع بها الدولة ، فقد كانت الدولة أيام المباراة الحرة التي نجد عصرها الذهبي في القرن التاسع عشر تعتقد أنها تقوم بكل ما يطلب منها من واجبات حين تقتصر على رعاية الأمن العام أي حماية الناس من القاتل واللص والمعتدي ، فكانت الدولة بهذا الاعتبار سلبية. أما الآن فان الدولة العصرية المتمدنة التي تعرف واجباتها وتؤديها هي الدولة الإيجابية التي تحمي الناس من التعطل والفقر والجوع والمرض والجهل ، ذلك أن التعطل في أيامنا يحدث من نظام المباراة القائم وهو يؤدي إلى الحرمان الذي قد يكون سببا للموت . فالدولة العصرية أي الدولة الإيجابية الجديدة ترى أن حماية الفرد من التعطل لا يقل عن حمايته من اللص أو القاتل أو المعتدي مهما تكن صور اعتدائه .

وهذا الاتجاه الاجتماعي يرجع إلى أساس اقتصادي . هو أن طرق الانتاج قد تغيرت فلم يعد التعطل راجعا إلى عجز الأفراد عن العمل أو كسلهم أو إهمالهم أو تواكلهم . لأنه إنما يرجع إلى النظام نفسه أو — إذ أردنا أن نتعمق — هو يرجع إلى العلم الذي أحدث بالمكتشفات والمخترعات تضخما في الانتاج قادرا على إغراق الأسواق والقاء ملايين العمال في التعطل .

وللعلم أثره الكبير في الاقتصاد ، ثم في السياسة والاجتماع . فإن الرغبة في الاستعمار مثلا ستضعف لأن العلم قد أغنى كثيرا من الأمم عن المواد الخامة التي كانت تحلب من أقطار بعيدة يسكنها سكان عاجزون عن الاستغلال ، كما هو الشأن في معظم الأقطار التي يعيش فيها الزنوج والتي حوت كثيرا من الكنوز الطبيعية سواء أكانت محصولات زراعية أم منجمية . ومثال واحد يبين لنا المغزى من كلامنا هذا . فإن الفاشيين الايطاليين استطاعوا فيما بين سنة ١٩٢٥ و ١٩٣٥ أن يستزرعوا نحو خمسة ملايين فدان في إيطاليا كانت قبل ذلك مناقع وبطائح يحشد فيها بعوض الملاريا . ولكن إيطاليا بعد ذلك انتكست إلى المبادئ القيصرية فبددت قوى أبنائها وأموالها في استعمار طرابلس وفتح الحبشة ولم تجن منهما جزءا من مئة — لا بل جزءا من ألف — مما جنته بالعلم وليس بالسيف من هذه الأرض التي استزرعتها والتي تكاد تبلغ القطر المصري في المساحة الزراعية ، وكذلك استطاعت ألمانيا — بالعلم وليس بالسيف — أن تستنزل لليتروجين من الهواء وتزيد به محصول القمح من أرضها إردبين أو أكثر لكل فدان بفضل بالعلم أكثر مما جنته من فتح أوكرانيا ولو كان هتلر من العلماء لما كان من الفاتحين. لأن الفتوحات الحقيقية في عصرنا هي فتوحات العلم .

ويمكننا أن نلخص ما سبق فيما يلى :

(١) إن الحرب بما تتطلب من زيادة الاستهلاك الحربى و إنقاص الإنتاج المدنى ستحدث — وقد أحدثت — غلاء عاما متفاوت الدرجات . ولكن هذا الغلاء لن يؤدى إلى تضخم .

(٢) إن الذهب لن يعود إلى التداول . وقد يبقى قاعدة تبنى عليها قيمة النقود الورقية ولكنه عندئذ يبقى فى خزائن البنوك والحكومات لا يخرج إلا لتصحيح القيمة وذلك لأن مقدار الذهب الذى فى العالم لا يكفى التداول .

(٣) أن الابدال الصناعية ستكثر و يهما منها على الأخص هـذا الزيون الذى يطبخ من الخشب والذى سيؤدى فى يوم قريب الى محو القطن من العالم .

(٤) إن طريقة الإنتاج تنتقل من التنازع الى التعاون ، وأن خطة إلقاء الحبل على الغارب لم تعد تجد من يؤيدها .

(٥) والحكومات العصرية تعالج طرق الإنتاج القائمة بالتدخل المستمر ، وهـذا التدخل يقصد منـه الى التخفيف من مساوئ الطرق التى اتبعت فى الإنتاج و لتى أحدثت التعطل وجعلته لازمة من لوازمه .

(٦) وهذا التدخل قـد حمل الحكومات على أن تكون ايجابية تقوم بأعمال مختلفة لم تكن الحكومات السابقة أيام القرن التاسع عشر تعتقد أن من واجبها القيام بها .

(٧) وأخيرا قد أدت الحرب الى ستخدام العلم أكثر مما كان يستخدمه السلم . والتقدم العلمى — سواء فى السلم أم فى الحرب — سوف يخدم المبادئ الانسانية من حيث أنه سيغنى الأمم الاستعمارية عن الاستعمار .

سلامه موسى